# حرائق قطاع خاص

**فى زمن القطاع العام كان شهرا مايو ويونيو من كل عام هما موسم الحرائق المفتعلة بهدف اخفاء السرقات قبل الجرد السنوى للمخازن.**

**وكانت اللعبة مكشوفة حتى كان البعض يتندر على ذلك لدرجة انهم كانوا يعلقون اسباب الحريق برقبة فأر السبتية الشهير.**

**وكان المال السايب الذى ليس له صاحب فى القطاع العام مغريا لهذا النوع من الحرائق خاصة وان يد العقاب قلما كانت تطول احدا وان طالته فجزاء ادارى لا قيمة له.**

**اذن قد يبدو طبيعيا ومبررا كثرة الحرائق فى زمن القطاع العام ولكن بماذا تفسر كثرة الحرائق فى زمن سيطرة القطاع الخاص اى زمن كل قرش له صاحب؟!**

**هل السبب غياب ثقافة الامن الصناعى فى بلادنا..؟ هل عجز اجراءات المكافحة الاولية التى يجب ان تتوافر فى المنشآت والمصانع لتحد من اتساع نطاق الحريق قبل وصول سيارات المطافئ؟!**

**وماهو حجم فاتورة خسائر الحرائق الصناعية فى مصر ومن يسددها؟!**

**الاقتصادى يطرح هذه الاسئلة عبر التحقيق التالى:**

تحقيق: **هبة سعيد**

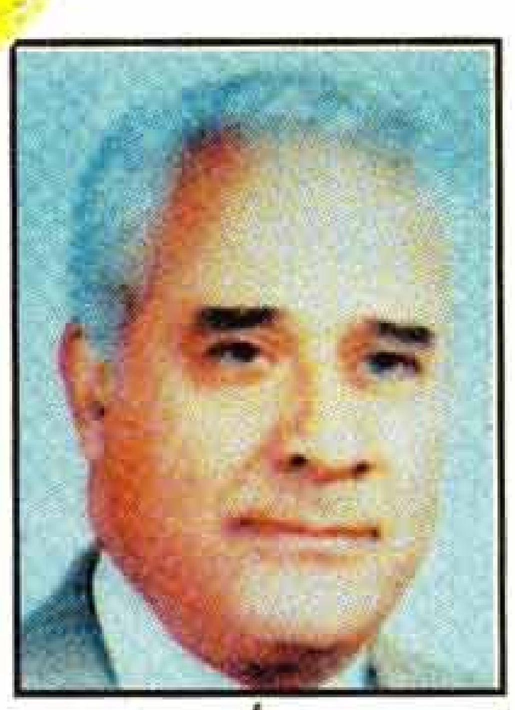

السيد أزمان

د. نادر رياض

د. عبد الحميد الغزالى

تشير الارقام الى ان عدد الحرائق فى مصر بلغ ٣٠ الف حالة خلال السنوات الخمس الماضية وان حجم الخسائر السنوية حسب احصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية يبلغ ٤٠٠ مليون جنيه بينما يبلغ عدد الضحايا ٦٠٠ شخص.

السيد ازمان رئيس شعبة معدات الاطفاء والحريق والامن الصناعى باتحاد الغرف التجارية يؤكد ان معظم الحرائق بالمؤسسات او بالمنازل يرجع لعدم الوعى او الحرص على تحقيق الامن للمنشآة وعدم تغيير طفايات الحريق إلا بعد حدوث كارثة كما ان زيادة الاحمال على الكابلات الكهربائية والتوصيلات داخل المنشأة تعد احد الاسباب الرئيسية لحدوث الماس الكهربائى والذى يؤدى الى كثير من الحرائق بالاضافة الى التشغيل غير السليم للاجهزة الكهربائية لساعات طويلة دون منحها فترات راحة مما يؤدى الى اندلاع الحرائق.

واضاف.. للاسف كثيرا من المنشآت والمصانع يفتقد لوجود اجهزة الامن الصناعى بمعناه الحقيقى والاجراءات اللازمة فى هذا الاطار والتى تشمل الحصول على الترخيص من الجهات الرقابية التى تقوم بالتفتيش على وسائل التأمين والسلامة وكذلك الافراد المدربون على استخدام تلك الادوات.

ولمواجهة تكرار الحرائق يطالب رئيس شعبة الاطفاء بضرورة الاهتمام بتدريب جميع العاملين بالمنشآت على كيفية التصرف بشكل سريع عند

## ٣٠ ألف حالة حريق و٤٠٠ مليون جنيه خسائر

قدرت احصاءات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين حجم الخسائر السنوية بسبب الحرائق بنحو ٤٠٠ مليون جنيه وبلغ عدد الضحايا ٦٠٠ شخص كما قدرت عدد حالات الحريق فى مصر بنحو ٣٠ الف حالة خلال السنوات الخمس الماضية وتصل تكلفة الوقاية من حريق والمتمثلة فى وضع اجهزة الانذار ضد الحريق او الاطفاء الذاتى او توفير عناصر الامان فى المنشآت وغيرها بنسبة ١٪ من الخسائر الناتجة عن الحرائق واكدت المنظمة فى دراسة لها ان استخدام الكيماويات والخامات الحديثة فى البناء والديكور للمنشآت جعل انتشار الحرائق اكثر خطورة الامر الذى يزيد من ضرورة استخدام معدات الوقاية من الحرائق.
كما يبرز دور معدات الامن والسلامة فى خفض الخسائر الناجمة عن الحرائق والكوارث الطبيعية..

حدوث الحرائق بهدف التخفيف من الاثار المادية والبشرية لان مواجهة الحريق فى بدايته اسهل كثيرا من المواجهة بعد فوات الأوان وكذلك لابد ان تحرص المنشآت الصناعية المختلفة على توفير انظمة الانذار المبكر للحريق ووجود وسائل المراقبة بالفيديو وتخطيط المبنى وفقا لاحتياجات الامان وتزويد افراد الامن باجهزة لاسلكية حتى يسهل عليهم التحرك وسرعة الابلاغ عن الحريق.

## أكواد حماية المنشآت

وينصح دكتور نادر رياض ـ مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب بضرورة احترام اكواد حماية المنشآت ضد اخطار الحرائق، كما يجب على الدولة ممثلة فى الهيئات المختلفة ان تؤمن على هذه المنشآت تأمينا ضد الحرائق والسطو والمسئولية المدنية وضرورة توفير معدات ووسائل ادارة التعامل مع الاخطار والذى توفره العديد من شركات التأمين من خلال بنودعقد التأمين.
كما يطالب بضرورة انشاء ادارة مركزية للحريق والدفاع المدنى داخل المنشآت مهمتها التفتيش والمراجعة وتطبيق اكواد الحريق فى مختلف المؤسسات والهيئات وغيرها بما يكفل مقاومة الحريق وعدم السماح باستعمال لهب مكشوف وتوفير اجهزة الاطفاء بالعدد اللازم والكافى على ان تتطابق هذه الاجهزة مع المواصفات المحلية والعالمية، وكذلك ضرورة تحرير عقود صيانة مع الجهة المنتجة لتلك الاجهزة حتى لاتتجزأ المسئولية بين جهة الصنع وجهة الصيانة.

## الحرائق وشركات التأمين

وحول علاقة شركات التأمين بالحرائق يقول نزهي غليون رئيس قطاع التأمينات العامة بالهيئة العامة للرقابة على التأمين ان هناك عدة طرق مختلفة يمكن ان تتبعها شركات التأمين لتعويض الخسائر والاضرار المادية التى لحقت بالمؤمن له نتيجة حادث حريق وهى التعويض نقدا وذلك بدفع مبلغ الخسارة التى لحقت بالمؤمن له وهناك التعويض بالاصلاح اى اصلاح التلف الذى لحق بالاصل مثل اعادة دهان المبنى او التعويض بالاستبدال اى استبدال الاصل الذى لحق به الضرر بأصل آخر فى حالة الخسارة الكلية وايضا طريقة التعويض بالاحلال وذلك عن طريق احلال الجزء الذى لحق به الضرر بجزء سليم آخر .
وعن الآثار السلبية للحرائق على الاقتصاد القومى يقول الدكتور رفعت العوضى ـ استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر ان الخسائر ضخمة للغاية فبدلا من زيادة الناتج القومى يحدث العكس وتشتعل الحرائق لتدمير الامكانات والموارد المتاحة وتهددالطاقات وتتبدد الثروات الطبيعية والبشرية ومن الصعب تقدير حجم او قيمة الخسائر التى ترتب عليها فلا توجد ارقام او دراسات تشير بدقة الى الخسائر الحقيقية ولكنها قد تصل فى بعض الاحيان الى مليارات الجنيهات.
ويضيف ان الحرائق تسبب دمارا شاملا للتكنولوجيا والاجهزة والمعدات ومستلزمات الانتاج والسلع مما يترتب عليه زيادة عجز الميزان التجارى وزيادة معدلات الاستيراد او تراجع التصدير وانتشار البطالة لذلك لابد من البحث عن وسائل اكثر امانا حتى لايتحول المناخ الاقتصادى الى مناخ طارد للاستثمار نتيجة التراخى وعدم الوعى مشيرا الى ان الاثار السلبية للحرائق على الاقتصاد القومى تتجاوز تدمير المبانى والآلات الى احتراق مستندات واوراق مما يترتب عليه ضياع حقوق اقتصادية للجهات التى حدث بها الحريق بالاضافة الى توقف العمل حتى يتم القضاء على الحريق فى حالة المنشآت المؤمن عليها تضاف اعباء على شركات التأمين التى تضطر الي سداد التعويضات عن هذه الخسائر موضحا أن معظم اصحاب المنشآت لايلتزمون بالشروط الواجب توافرها للوقاية من الحرائق وتوفير مقومات الامن الصناعى وان بنود السلامة الصحية المهنية والامن الصناعى الواردة بقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ تحدد التزامات صاحب العمل او المسئول لتوفير الامن عن طريق قيامه بتشكيل جهاز يختص بالسلامة والصحة المهنية بكل منشأة .
ويقول الدكتور عبد الحميد الغزالى ـ استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ان انتشار الانشطة الصناعية والتجارية المخالفة لشروط الدفاع المدنى اصبح ظاهرة تستدعى التوقف فاجهزة الاطفاء اليدوية البسيطة والتى يجب ان تكون موجودة فى كل مكان وبعدد مناسب اصبحت غير متوافرة فى كثيرمن المنشآت وبالتالى يمكن القول ان الحرائق ليست من صنع القدر ولكنها نتيجة الاهمال والتحايل على القوانين بداية من التواضع فى استخدام المعدات والاجهزة الكهربائية دون مراعاة تحمل الكابلات لشدة التيار او الاستعانة بغير المتخصصين للقيام بأعمال الكهرباء وانتهاء باختفاء اللوحات الارشادية التى توضح مسارات ومخارج ومداخل رجال الاطفاء مما يعوق عملهم ويعرضهم للخطر.
واضاف.. ان العديد من الهيئات والشركات الكبرى تقوم بتخزين مواد سريعة الاشتعال مثل الستائر والسجاجيد وغيرها من المستلزمات دون مراعاة اى ضوابط وكل ذلك يتم فى غياب دور جاد للأمن الصناعى والذى يعتبر صمام الامان والمفروض ان يتولى مهمة التدريب والفحص والتفتيش الدورى ـ مشيرا الى ان بعض المنشآت قد تمتلك احدث وسائل الاطفاء ولكنها لديها اشخاص مدربون على التعامل مع الحرائق كما ان اى منشأة يجب ان تكون دائما على اتم الاستعداد تحسبا لوقوع الكوارث كما نجد فى الدول الاخرى التى تنفذ كل مدة زمنية ما يسمى بالانذار الكاذب ولكن للاسف عندما يقع حريق لدينا قد نجد الطفايات فارغة والخراطيم غير صالحة للاستخدام ومصادر المياه غير كافية.